

لاختيار العزقة بعد التاجيل وحاصلها ان كانت شيئا فالقول قوله في
استرا وانتهى ما يحسنه فان كل في الايترا بوجه سنة وان كل في الانتهاج
للعزقة وان كانت بكرة تمت عدم الوصول اليها فقول في العزقة في الايترا
وتعرف في الانتهاج ونهاجها ما ذكره الشارح من ان الله لم يترك
يبوست الصفة في الايترا وذكر في الانتهاج غلظة كما هيته من علامه لما قرنا
ان التخيير سائل في التخيير بقوله وقلنا المنير للجماع عند انشا في اوليات
الاولى للالتفات لولا اعادة الاثنتان اعوط وفي البراج اوثق وفي الايترا
اقصرا وشرطه ان في الشهيد في الكا في عودتها وطريق معرفة انها بكرة
ان نبوي لعلها ارفان ومثل اليه فذكره والا فلا او يرسل في فرجها ما في بيعة
فان دخل فخبب والا فبكرة او يرسل في فرجها صغرى بيعة للرجا
كان دخلت من غير عتق فهي تيبب والا فبكرة في الثانية وان ينصرف البعض
بالجماعة والعرض بالثبانه نزهة عنهن انتهى وفي الصراج لو وصرت تيببا
ومرمت ان عودتها زالت بسبب اخر من غير طهه كما معصه وعبرها بالثب
قوله لانه الظاهر والامل عدم اسباب اخره في المحيط عن اهل العزقة
وامرأة تيبب فوطئها وادعت بعد لولائه لم يطأها وقالت هل طهت فاقبلت
مخلف ففرقت القاضى بينها لم يسعها ان تفرج باخره لم يسعها ان يتزوج
باختها انتهى **قوله** وان اختارته بطرحها المطلقة فمثل الاختيار حقيقة
ويكفي كما اذا قامت من مجلسها واقامها ان اختارها القاضى قبل ان تختار شيئا او
اقام القاضى قبل ان تختار لان اختارها القاضى قبل ان تختار شيئا او
الوقعات وفي البراج ظاهر الرواية انه لا يتوقف على المجلس وقد قوله
انتهى بالتميز لان العزقة لا تقع باختيارها نفسها بل لا بد من نظيرها في العزقة
باينة وتفريق القاضى ان استتم وقبل يقع باختيارها وجعله في الخلاصة
ظاهر الرواية والاول رواية الحسين وانما يريد بها ان يختارها الى ان لو
فرق بينهما ثم تزوجها لايام يكن لها خيار لمضاهها حاله كما لو تزوجت
عالمه حاله على المتيقن بما في المحيط وفي الثانية فرق بين العتيق وبين
امرأة ثم تزوج اخره فعل حاله اختلفت الروايات والمعجم ان الثانية
حق الخصومة لان الانسان قد يجر عن امرائه ولا يجر عن غيرها ويحب
من السنة ايام صفتها ورمضان وحده وغيره لا يجر من غيرها
على المتيقن بطلانها في الولو الجبة ومع في الثانية انما المشهور لا يحسب
ومادونه يحسب وفي المحيط افع الروايات عن ابي يوسف ان تمتلهم
ومادونه يحسب وما زاد على النصف لا يحسب واليه حجةا ونسبها في
دامتها

مطل
طريق معرفة البكر من التيبب

مطل
معدت شيئا وتقتل ان عودتها
ان كانت تيببا في غير ذلك
لا تصبره في

مطل
ويحسب والى البكر ما يوجبها
وتجده وغيره لا يجر عنها

واستنا عما من الخي الى السجن بعد حبسه بمدان يكون فيه موضع خلقه واول
حصرها وفي خلاصة لو كان حرمها فتت الخصومة اهل بعد الاصرام وفي الثانية
لو وجدت زوجه لم يجر ايضا لا يجر على الجماع لا يجر لم يقع وان طال الرجل انتهى
ونسبها وان كان الزوج غائبا مستمرا كان قاررا على الايترا في الجماع القاض
وان كان عاجزا عند اهل القاضى شهرين للجماعة ثم يجر وان ظهر احد
التاجيل لا يلتفت اليه ويحسب ذلك عليه انتهى وفي المحيط الجماع اعلان
كل موضع تجر الوكالة منه ينتصب الول فيه خصما وكل موضع لا تجر الوكالة
منه لا ينتصب الول فيها فيه كالعزقة بالايعن الاسلام واللعان انتهى
قوله ولم يجر احدها بعيب اى الايترا لاصلا لزوجين بعيب في الايترا لا يستحق
بالعقد هو الولي والحب لا يعقونه بل يوجب فيه خلافا فموتته بالموت قبل التسليم
لا يوجب الخيار فاختاره لاوله وفي الهداية ان اختلال الموت لا يوجب الفسخ
في العيب اوله واعتبر من عليه جميع الشارحين بان الجماع موقت بعاقبها ولم
يجبوا واجد عنه بجوابين الاول ان الجماع بالموت ينتهي لانه يسقط قابلا
والثاني بانتهاج بتقرر ولا يفسخ والثاني وهو الاصل انه على من في خلاف
تقديمه لا يوجب خيار الفسخ حتى لا يسقط بالموت شي من مهرها اطلق العيب
فمثل الجماع والعرض والختون والرتق والتزويج وطالب المشافعي ومالك
واحمد في هذه الخمسة وخالف محمد في الثلاثة الاول اذا كانت بالزوج فخير
المرأة بخلاف ما ان كانت لها فلا خيار لعقدته على دفع المهر عن نفسها
بالطلاق ووهنا ويرد عليه تخيير الغلام ان المبلغ عند عقد فانه قادر بالطلاق
ويمكن ان يجاب بان خيار المبلغ لدفع مهره فمثل الخبير بخلاف هذا لان الزوج
فعله كالاختياري لجزم بفتح الجيم العظم وهو مصدر من باب ضرب ومنه يقال
جزم بالبناء للمخول اذا اصابه الجزم لانه يقطع العزم ويستقطه وهو محذور
قالوا ولا يقال فيه من هذا المعنى لجزم وزان امره كذا في المصباح وفي القاض
والجزم كالمزاج على تحذير من انتشا الرسول في الحسد كالمفسد من اج
الافضا وهما تقا وربما انتهى الى ناكل الاعضا وسقوطها مع تفرج جزم
هو محذور ومحذور واجزم وهم الجوهر كفي منه انتهى والبرص تحرك
بماض يظهر في ظاهر البدن نفسا ومزاج برص كمرض هو امر في
انه ثم قال في موضع اخر ومن بالضم ضنا وضنا واستحق سنيا للمخول
وتجنن وتجننا ضنا ضنه هو محنون واما الرتق ضد الفتن ومحركه
جمع مرتقه ومصدر قولك امرأة ارتقا بئنة الرتق لا يستطاع جماعها
الا ضرب لها الا المبال خاصة وفي المصباح مرتقت المرأة مرتقا من باب تعجب

لم يخير احداهما عيب